المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

# (الامن الاجتماعي في ظل التحولات الراهنة: الفرص وتحديات الأمن والاستقرار المجتمعي)

إعداد /أ.د. علي محمد الرياني
عضو اللجنة العلمية بالمركز
القومي للبحوث والدراسات العلمية

## المحور الأول: التأطير النظري للأمن الاجتماعي

يتمثل المعنى العام للأمن الاجتماعي، كأحد أهداف السياسات الاجتماعية، في شعور المواطن بأنه آمن على نفسه وأسرته ومجتمعه، وشعوره بأنه لن يجوع، ولن يسكن العراء، ولن يعتدي عليه في ماله أو عرضه أو رزقه أو في معتقداته، وأنه يستطيع في كل الأحوال أن يلتجئ إلى جهة تنصفه، وجهة تحميه من كل خطر، متوقع وغير متوقع. **ويعني** هذا بالضرورة توفر التعليم والصحة والرزق الكريم الدائم، والانتماء الاجتماعي، وسلامة البيئة، والحرية الشخصية التي تحترم بدورها حرية الآخرين، ودرجة عالية من ضمان المستقبل للفرد والأسرة والمجتمع. **والتفكير** في حقوق الأجيال القادمة. وقد وضع المجتمع الليبي هذا الهدف العام ضمن أولوياته، فأنشأ مختلف المؤسسات التي من شأن كل واحدة منها أن تحقق جانباً منه. إلا أن الهدف العام يبقى هدفاً عاماً، وتبقى وسائل الوصول إليه واضحة ومعروفة لكل المسئولين والمواطنين. ومع ذلك فقد حدثت تطورات تسببت في إحداث عقبات عملت على عرقلة المجهودات المبذولة لتحقيق نجاحات مقبولة، والتي كان من شأنها خلق حالة من عدم الاستقرار وخاصة بعد أن تراجعت فيها خدمات التعليم والصحة وخدمات الرعاية. **إذ عرف المجتمع** حديثا ظواهر اجتماعية تهدد الأمن والسكينة والتي قد تنعكس آثارها حتما على منظومة الأمن الوطني. وعليه يمكن القول بوجود عدد من مظاهر عدم الاستقرار في المجتمع الليبي، لعل من أهمها مؤشرات الجريمة التي ترتفع من سنة إلى أخرى وخاصة جرائم المخدرات والسرقة والتزوير والفساد والهجرة بأنواعها وكذلك الصراعات القبلية والعائلية، يضاف إليها مظاهر التطرف الديني التي نمت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ليس في ليبيا فحسب، ولكن في كل البلاد العربية والإسلامية. والمشكلة هي أن هذه المظاهر نمت في أوساط شرائح واسعة من الشباب في كل المستويات– التعليمية والاجتماعية والمهنية. **وهكذا يمكن القول**، وبشيء من الحيطة المهنية، أنه إذا لم تعالج هذه الظواهر بوسائل علمية وبحكمة وشفافية، فسيكون لذلك تداعيات سلبية تهدد الأمن الوطني والسلم الاجتماعي. ويرجع السبب في ذلك إلى أنه لهذه الظواهر طبيعة تراكمية، فكلما تأخرت إجراءات الرصد والمتابعة، وتباطأت عمليات وضع وتنفيذ برامج علمية مدروسة كتدابير للوقاية والعلاج ستجعلها مكلفة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً.

**الفرق بين "الأمن" و"الأمان الاجتماعي":**

**الأمن** هو دور المؤسسات في التخلص من المخاطر التي تهدد السلامة العامة. **أما الأمان** فهو شعور الداخلي بالراحة والاطمئنان بين أفراد المجتمع، مما يشكل مجتمعاً قادراً على العطاء والقيام بكافة أشكال الأنشطة الحياتية اليومية، بدون الخوف والقلق. وخاصة ونحن اليوم نعيش في ظروف راهنة معقدة، ولا يمكن لقوة الشرطة وحدها أن تحقق لنا الاستقرار. إذا كان لدينا مواطن جائع أو فقير أو مريض، فمهما كانت الإجراءات الأمنية قوية، سيظل هذا المواطن مصدر خطر محتمل على النظام الاجتماعي. فالأمن الاجتماعي الشامل هو الذي يربط بين الوزارات كلها: وزارة التربية توفر الأمن التعليمي. وزارة الصحة توفر الأمن الصحي. وزارة الاقتصاد توفر الأمن الاقتصادي. وعندما تنجح كل هذه المؤسسات في أداء وظائفها بكفاءة، فإنها تخلق بيئة وقائية تعمل على تحصين الفرد والمجتمع من الداخل، وهذا هو الطريق الوحيد لـ مجتمعات مستقرة وقادرة على الصمود في وجه التحديات الراهنة."

**فالأمن الاجتماعي الشامل** هو نظرة استراتيجية ترى أن الأمن والاستقرار المجتمعي لا يمكن أن يتحقق إلا بتضافر الجهود من جميع الدولة والمجتمع، وليس فقط المؤسسات الأمنية (الشرطة والجيش). فهو شبكة حماية متكاملة تغطي جميع أبعاد حياة المواطن

**الأمن الاجتماعي كعقد اجتماعي:**

فالأمن هو التزام متبادل بين الدولة والمواطن: الدولة توفر الحماية والموارد، والمواطن يلتزم بالقوانين ويسهم في الاستقرار. وكما يقال فالأمن يوازي الحياة فهو مرتبط بالوجود وغيابه مقترن بالعدم، فهو حاجة أساسية للأفراد وضرورة من ضروريات بناء المجتمع، ولكي تتحقق هذه الأهداف، كان لا بد من تحقيق الأمن الاجتماعي، كما أن الأمن الاقتصادي والأمن السياسي لا يمكن تحقيقهما بمعزل عن الأمن الاجتماعي، لهذا أصبح الأمن الاجتماعي جوهر التنمية وتحقيق السكينة والاستقرار اللازمين لبلوغ معدلات تنموية عالية. فالتنمية عملية اجتماعية متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد، ومن ثم فإن التنمية الاجتماعية– البشرية والتنمية الاقتصادية هما وجهان لعملة واحدة، يحققان هدفاً واحداً ألا وهو السكينة والاستقرار، لهذا بات من الملاحظ اليوم، أنه لا يخلو مجتمع من الدعوة للمطالبة بتوفير الأمن للمواطن، والذي يتصل بالمستوى المعيشي ومستوى الدخل للأسرة التي يعتبر من أهم احتياجاتها ووظائفها الأمن والاستقرار والحماية، وبذلك فإن الأمن ضرورة من ضرورات الحياة لحفظ الدين والنفس والعمل والمال والعرض، فالأمن للإنسان بمسكنه وغذائه وكسائه، لهذا فإن الشعور بالأمن والاطمئنان

والسكينة والاستقرار أمر مطلوب لتحقيق التقدم والازدهار في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فالظروف المعيشية، وعدم الشعور بالأمن قد تخلق نوعاً من عدم التوازن والاستقرار والتماسك داخل الأسرة والمجتمع، وهذا يمكن ملاحظته اليوم لما له من انعكاسات مباشرة وخطيرة قد تؤدي إلى إحداث تصدع داخل المجتمع ومؤسساته.

**الابعاد الرئيسة للأمن الاجتماعي الشامل**

**فعندما نتحدث** عن الأمن الاجتماعي الشامل فإننا نقصد نموذجاً متطوراً للأمن يتجاوز المفهوم التقليدي الضيق للأمن الذي يركز فقط على الجانب الشرطي أو الجنائي. فالأمن الاجتماعي الشامل فهو الذي يتكون من مجموعة من الأبعاد المترابطة والمتماسكة التي يجب توفيرها لضمان استقرار أمن الفرد (المواطن) بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

1-**الأمن الاقتصادي:** المتمثل في توفير فرص العمل، ومكافحة الفقر، وتوفير شبكات أمان اجتماعي فعالة.

2-**الأمن الصحي:** ويقصد به ضمان الحق في الرعاية الصحية الجيدة والوقاية من الأوبئة والهشاشة الصحية.

3-**الأمن الغذائي:** المتمثل في ضمان توفر الغذاء الكافي والمستدام للجميع.

4-**الأمن التعليمي:** ويقصد به ضمان الحق في التعليم الجيد كأداة للتمكين ومكافحة الجهل.

5-**الأمن الفكري والثقافي:** المتمثل حماية المجتمع من الغزو الفكري والشائعات والتطرف، والهشاشة الفكرية وتعزيز القيم المشتركة.

**الفرق بين الامن التقليدي والامن الاجتماعي الشامل**

**الجدول التالي يوضح الفرق بين الامن التقليدي والامن الاجتماعي الشامل**

| **الأمن التقليدي (الضيق)** | **الأمن الاجتماعي الشامل (الواسع)** |
|---|---|
| (**الهدف**) مكافحة الجريمة والتهديدات الظاهرة | (**الهدف**) بناء مجتمع يتمتع بالحصانة والوقاية من أسباب الجريمة وعدم الاستقرار المجتمعي. |
| (**النتيجة**) معاقبة الجناة وردع المخالفين. | (**السبب**) معالجة الأسباب من الجذور ومعرفة الخلل المسبب لذلك. |
| (**المسؤولية**) تقع على عاتق المؤسسات الأمنية والقضائية فقط. | (**المسؤولية**) تقع على عاتق الجميع (الدولة والأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني). |

**المحور الثاني: التحديات الراهنة على الأمن الاجتماعي والفرصة المتاحة من أجل تعزيز الأمن الاجتماعي**

| **التحديات الراهنة على الأمن الاجتماعي** | **الفرصة المتاحة من أجل تعزيز الأمن الاجتماعي** |
|---|---|
| **التحديات الاقتصادية**: ارتفاع التضخم والبطالة حيث يؤدي ذلك إلى تآكل الطبقة الوسطى وارتفاع الجريمة بدافع الحاجة وتأثير الديون والأزمة المعيشية مما يؤدي إلى الشعور بالخطر على المستقبل الاقتصادي للأسرة والأفراد. | **الفرصة:** أنشاء شبكات أمان اجتماعي أكثر استهدافاً وذكاءً (رقمنه الدعم)، والتوجه نحو برامج التمكين الاقتصادي بدلاً من الإعانة فقط كذلك إعادة هيكلة الدعم والحماية الاجتماعية. |
| **التحديات التكنولوجية والأمن السيبراني: (الأمن الرقمي)**: والمتمثل في خطر الاختراق والاحتيال، ونشر وتأثير الشائعات والأخبار المضللة (التلاعب بالرأي العام الذي يهدد الاستقرار المجتمعي) بما في ذلك البنية التحتية للدولة. | **الفرصة:** تعزيز الأمن الوقائي والاستثمار في أنظمة الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجريمة قبل وقوعها وتطوير القوانين المنظمة للفضاء السيبراني. |
| **التحديات الاجتماعية والنفسية:** المتمثلة في العزلة والتفكك في العلاقات الاجتماعية الأسرية والضغوط الحياتية والتي تؤدي إلى ضعف الروابط المجتمعية الأساسية مما يزيد من العزلة والاغتراب. **كذلك** انتشار القلق والتوتر والإحباط والشعور بعدم الانتماء للأسرة والجماعة والمجتمع وفي النهاية يؤدي إلى حالة من عدم اليقين المستمرة في الظروف الراهنة. | **الفرصة:** تعزيز دور المؤسسات المجتمعية لتقوية دور مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية للقيام بدور الوساطة الاجتماعية وتعزيز التكافل بين الأفراد. |

| | |
|---|---|
| **التحديات البيئية والصحية:** والمتمثل في تأثير الكوارث والأوبئة (مثل كورونا سابقاً) على الأمن الصحي والغذائي. | **الفرصة**: الاستعداد والتأهب للازمات الصحية المستقبلية وزيادة الميزانية الصحية وتحسين جودة الخدمة الصحية ونشر الوعي الصحي لتصل إلى جميع المدن. |
| **تحديات البطالة بين الشباب ونقص المهارات**: والمتمثلة في خروج جيل من سوق العمل التقليدي والذي يزيد من حالة الإحباط ويغذي عدم الاستقرار. | **الفرصة:** لخلق وظائف جديدة في قطاعات التكنولوجيا والخدمات الرقمية، والتوجه نحو التدريب على المهارات المستقبلية واقتصاد المعرفة والتحول الرقمي (كالذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني). |
| **تحديات تسييس الهوية الاجتماعية**: المتمثلة في استغلال الانتماءات (القبيلة، المنطقة) لأغراض سياسية تهدد تآكل اللحمة الوطنية خاصة عندما تصبح الهوية الفرعية هي الأساس، حيث يضعف الشعور بالانتماء للدولة والمجتمع الأكبر، وتصبح المصالح الفئوية فوق المصلحة العامة. والنتيجة خلق الانقسام من خلال استغلال هذه الانتماءات من قبل أطراف سياسية أو اجتماعية لزرع الفتنة وتقسيم المجتمع إلى معسكرات متناحرة، مما يقضي على مفهوم "المجتمع المستقر. فالمجتمعات التي تستهلك طاقتها في صراعات داخلية على أساس الهوية لا يمكنها التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. | **الفرصة**: تعزيز ثقافة المواطنة الجامعة التي تتجاوز هذه الانتماءات الفرعية من اجل تطوير برامج وطنية تبرز المشتركات الجامعة وتؤكد على سيادة القانون كأساس وحيد للأمن المجتمعي. |
| **تحديات انتشار الشائعات والأخبار الكاذبة:** والمتمثلة في تدمير الثقة بين المؤسسات والتحريض على خطاب الكراهية والفوضى الاجتماعية. | **الفرصة**: العمل على نشر التعليم والوعي الرقمي والتفكير النقدي لرفع المناعة الإعلامية للمواطن وتحويله من مستهلك سلبي إلى محرر ومسؤول للمعلومات. |

**المحور الثالث: سبل تعزيز الأمن الاجتماعي والطريق إلى أمن مستدام ومستقر**

1. **تعزيز "المناعة المجتمعية:** والمتمثل في دور المؤسسات التعليمية والدينية في غرس قيم التسامح والمواطنة والانتماء لتعزيز اللحمة الوطنية.
2. **الإعلام الإيجابي:** (المناعة الإعلامية) ويقصد به توجيه الوعي وعدم تضخيم حالة الخطر وهذا يتيح للمؤسسات الرسمية والجهات الأكاديمية فرصة لتعزيز دورها كمصادر موثوقة، وبناء جبهة مجتمعية قوية ضد التلاعب المعرفي الذي يهدد الأمن الاجتماعي. فعندما نقول "الوعي المجتمعي

المتزايد" في سياق الأمن الاجتماعي والتحديات الراهنة، فإننا نعني تحولاً نوعياً في إدراك الأفراد للمخاطر ودورهم في مواجهتها. بحيث يصبح الأفراد أكثر إدراكاً ومسؤولية تجاه القضايا الكبرى التي تؤثر على مجتمعهم، بدلاً من أن يكونوا مجرد متلقيين سلبيين للأخبار أو القرارات.

3. **برامج الحماية الاجتماعية الفعال ويشمل:**

أ. **الاستهداف الذكي:** ويقصد به توجيه الدعم المالي والغذائي لمن يستحقه لتقليل الفجوة الاقتصادية ومنع الانحراف.

ب. **مشاريع تمكين الشباب:** والمتمثل في توفير فرص عمل مستدام لربطهم بالمجتمع وتقليل خطر البطالة والانحراف والجريمة.

ج. **الأمن الاستباقي:** بمعني الانتقال من رد الفعل إلى الوقاية الاجتماعية. إي التركيز على علم اجتماع الجريمة بدلاً من الاكتفاء بالرد الأمني.

4. **دور الفرد الفعال:** ويقصد بها الوعي بالمسؤولية الفردية والمساهمة في الأمن من خلال اليقظة الاجتماعية وعدم تداول الشائعات والوعي بالدور الفردي (المواطن الإيجابي) فهذا هذا الوعي يسهل من تفعيل برامج المشاركة المجتمعية والأمن الوقائي، مما يخلق شبكات أمان اجتماعي ذاتية وقوية.

5. **المسؤولية المشتركة:** الأمن الاجتماعي ليس مسؤولية الدولة وحدها، بل هو شراكة استراتيجية بين الدولة، والمؤسسات، والفرد الواعي. فالشاب الواعي بخطر المخدرات أو الجريمة الإلكترونية يسهم بفعالية في أمنه وأمن مجتمعه.

**وعليه يمكن القول** إن الوعي المتزايد هو فرصة كبيرة للمجتمعات المستقرة. لأن المجتمعات السلبية لا تحقق الاستقرار، بل تظل عرضة للتلاعب والانهيار أما المجتمع الواعي. **فالاستقرار نوعين هما:**

1. **الاستقرار التكيفي:** حيث لا يستسلم للتحديات، بل يتكيف معها ويجد حلولاً لها.
2. **الاستقرار القائم على الثقة:** حيث تثق المؤسسات في وعي مواطنيها، ويثق المواطنون في شفافية مؤسساتهم، وهذه الثقة المتبادلة هي أقوى ركائز الأمن الاجتماعي وأساس أي مجتمع مستقر.

**وفي الختام:** فإن الأزمة الراهنة ليست نهاية الاستقرار، بل هي نقطة تحول إجبارية نحو إعادة التعريف بأولوياتنا، والاستفادة من الأدوات الجديدة (التكنولوجيا) لبناء أمن اجتماعي أكثر مرونة واستدامة، وخاصة وأن الظروف الحالية تتسم بـ "السيولة الاجتماعية" و"اللايقين" و"التسارع التكنولوجي."